Fatma Zohra KOUATI¹

**THE CRISIS OF FOOD IN THE WORLD AND ITS EFFECTS IN
THE LIGHT OF CORONA PANDEMIC**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.3-3.11>

Research Article

Received:

02/01/2021

Accepted:

23/01/2021

Published:

01/03/2021

This article has been
scanned by iThenticate
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

In light of the global economic openness and the prosperity of global trade, which has no limits to the movement of goods and capital in a globalized world, and in the front of the countries and the international institutions adoption to the liberal doctrine of liberalizing trade which promises to reach the highest levels of growth and achieve prosperity for all peoples of the world. In light of the tremendous and rapid technological development that contributed to the increase and abundance of agricultural food commodities production, the world today is facing a food crisis that prevents it from reaching a large proportion of the world's population, which threatens hundreds of millions with starvation and malnutrition. Consequently, the international reality reflects a shocking and terrifying picture of what people suffer from poverty, hunger and lack of nutrition.

According to the recent changes of the United Nations Organization, about 822 million people suffer from chronic food insufficiency and hunger. Hundreds of millions of children under the age of five suffer from wasting, stunting and stunted growth. Tens of thousands die every day because of poor nutrition, and in the range of 3 billion people suffering from malnutrition. In addition to all this, the global spread of the new Corona epidemic has made the situation more aggravating where expectations whisper that we are on the verge of a food pandemic that could kill 300.000 person.

Faced with this paradox, the abundance of production, hunger, through this study, we try to stand at the real causes of this crisis, whose repercussions are continuing to worsen at various levels, especially in light of the Corona pandemic. We also try to find effective solutions and alternatives to bypass and avoid a humanitarian disaster.

Key words: Corona Pandemic, The Crisis of Food, Global Trade.

¹ Dr. , blida 2 University, Algeria, kouatifatmazohra@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0003-3402-0635>

أزمة الغذاء في العالم وتداعياتها في ظل جائحة كورونا

كواتي فاطمة الزهراء²

الملخص

في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي وازدهار التجارة العالمية التي أصبحت لا تعرف الحدود أمام انتقال السلع و الرأسمال في عالم معولم، وأمام تبني الدول و المؤسسات الدولية العقيدة الليبرالية لتحرير التجارة بما تعد به من الوصول إلى أعلى مستويات النمو وتحقيق الرفاه لكل شعوب العالم، و في ظل التطور التكنولوجي الهائل و السريع الذي ساهم في زيادة و وفرة إنتاج السلع الزراعية الغذائية، يتخبط عالم اليوم في أزمة غذاء تحول دون وصوله إلى نسبة كبيرة من سكان العالم، الأمر الذي يهدد مئات الملايين بالمجاعة و سوء التغذية. و بالتالي يعكس الواقع الدولي صورة صادمة و مرعبة لما تعانيه الشعوب من فقر و جوع و قصور في التغذية المزمن.

فحسب التقديرات الأخيرة لمنظمة الأمم المتحدة إن ما يفوق 822 مليون شخص يعاني من قصور الغذاء المزمن (الجوع)، مئات الملايين من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من الهزال و التقزم و توقف في النمو، عشت الالف يموتون يوميا بسبب مرتبط بسوء التغذية، و في حدود 3 مليار شخص يعاني من سوء التغذية. إلى جانب كل هذا يأتي الانتشار العالمي لوباء كورونا المستجد ليزيد الوضع تأزما، حيث تفيد التوقعات أننا على مشارف جائحة غذائية قد تؤدي بحياة 30000 شخص يوميا.

أمام هذه المفارقة (وفرة الإنتاج - جوع)، نحاول من خلال هذه الدراسة أن نقف على الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة، التي ما فتئت تتفاقم تداعياتها على مختلف المستويات خاصة في ظل جائحة كورونا، كما نحاول إيجاد الحلول و البدائل الفعالة لتجاوز وتجنب كارثة إنسانية.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، أزمة الغذاء، التجارة العالمية.

المقدمة:

أصبحت أزمة الغذاء اليوم أكبر أزمة تعصف بالبشرية على الإطلاق، حيث وصل عدد من يعانون نقص الغذاء ما يفوق 822 مليون شخص، في وقت يُنتج فيه في العالم ما يكفي لإطعام كل سكان المعمورة. و في ظل وعود بإنتاج كميات أكبر من السلع الغذائية من طرف القوى الزراعية الكبرى.

إن الطعام موجود على الرفوف إلا أن الناس عاجزين عن تحمل اسعار السوق، فهم أفقر من أن يتمكنوا من شراء غذائهم. و أمام هذه المفارقة: توفر الغذاء و انتشار نقص و سوء التغذية على اوسع نطاق و انعدام للأمن الغذائي العالمي، توجب البحث في مكامن الخلل التي تجعل البشرية تعيش هذا الوضع الخطير الذي يهدد جزء منها بالفناء.

أضيف لهذه المعضلة أزمة صحية لم تشهد وقعها دول العالم من قبل، إلا و هي جائحة كورونا التي أدخلت العالم في حالة من العجز و الذهول حال دون القدرة على التحكم في الوباء المستجد، مما زاد الوضع الغذائي العالمي تأزما.

أ. سوء التغذية في العالم

إن الحديث عن الغذاء أو أزمة الغذاء يدفعنا لتناول موضوع متشعب و معقد متعدد الأبعاد يشمل:

- البعد الإنساني و القانوني و المتمثل في حق كل فرد في الغذاء،
- البعد الاقتصادي و يتناول السبل الكفيلة لإنتاج و توفير الغذاء بالقدر الكافي،
- بعده الاجتماعي و الثقافي و يشمل خصوصية كل مجتمع وثقافته الغذائية،
- بعده الصحي و القاضي بتوفير الغذاء الصحي الذي يكفل تمتع الافراد بصحة جيدة و النمو السليم للأطفال، وبناء أجيال سليمة تساهم في التقدم و الازدهار،
- و شقه البيئي و المناخي و المتمثل في تحديد الوسائل الحديثة و التكنولوجيات المتقدمة لحماية الإنتاج الزراعي من الكوارث و التقلبات المناخية،

² د.، جامعة البليدة 2، الجزائر ، kouatifatmazohra@gmail.com

- وكذا البعد الأمني و المتمثل في السعي للحد من الصراعات و النزاعات التي تحول دون وصول الغذاء للشعوب، و التي تساهم في المزيد من الجوع في العالم الذين يعانون من ويلات الحرب، ليزيد الجوع و الأمراض معاناة على معاناتهم. كما يشمل مفهوم أزمة الغذاء تعريف مصطلحين رئيسين هما سوء التغذية و الأمن الغذائي.
- و يعرف سوء التغذية في جميع أشكاله: نقص التغذية (الهزال والتقرن ونقص الوزن)، ونقص الفيتامينات أو المعادن، وفقر الوزن، والسمنة، والأمراض غير السارية المرتبطة بالنظام الغذائي. وتؤكد منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في هذا الصدد أن زيادة الفقر يؤدي بالناس إلى الاتجاه نحو أطعمة أقل قيمة غذائية، وأقصر من ناحية الفيتامينات وأقل توازناً، مع انعكاسات على الصحة قصيرة أو طويلة الأمد.
- أما الأمن الغذائي فيقصد به أن تتوفر لجميع الناس و في كل الأوقات الإمكانيات المادية والاجتماعية و الاقتصادية للحصول على اغذية كافية و سليمة و مغذية، تلبي احتياجاتهم التغذوية و تناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط و الصحة، فلكل فرد الحق في الحصول على الغذاء، و في مستوى معيشي كاف له و لأسرته، وبالحق في تحسين متواصل لظروفه المعيشية، و في التحرر من الجوع. (منظمة الصحة العالمية، 2017).
- و لقد بدأ معدل الجوع في العالم في الارتفاع مجدداً منذ 2014، بعد أن عرف انخفاضاً مطرداً خلال العقد الماضي. و في الوقت ذاته، باتت أشكالاً متعددة من سوء التغذية تهدد صحة الملايين في أنحاء العالم. (منظمة الأغذية والزراعة العالمية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة، 2017)
- وقد أدى تفاقم الوضع بمختلف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة و المنظمات الحكومية و غير الحكومية إلى دق أجراس الخطر، حيث تشير التقارير إلى أن عشرات الملايين في العالم مهددون بالموت كل يوم بسبب الجوع والأمراض الناجمة عن سوء التغذية بمختلف أشكاله، بما في ذلك ما يسمى سوء التغذية "غير المرئي" أو "الجوع الخفي". أي عندما تؤمن وجبات التغذية التقليدية الكمية الكافية من السعرات الحرارية، ولكنها لا تتضمن الحد الأدنى الضروري من البروتينات والدهون ذات المصدر الحيواني،. (إرحيم، 2014)
- وهو ما حذر منه رئيس البنك الدولي نفسه روبرت زوليك عندما أعلن " أننا لسنا أمام نقص في الطعام اليوم أو اضطرابات اجتماعية وإنما نقص الغذاء يؤدي إلى انخفاض في قدرة الأطفال على التعلم والنمو السليم فكريا وجسديا، مما ينعكس على الأجيال المقبلة من البالغين". أي أننا أمام خطر بناء أجيال كاملة غير سليمة أو مريضة.
- وأشار تقرير حالة الأمن الغذائي و التغذية 2017 إلى أن نحو 155 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من التقزم، منهم 122 مليون يعيشون في مناطق متاثرة بمستويات مختلفة من النزاع،، بينما يعاني 52 مليون طفل من الهزال، ما يعني أن وزنهم يقل كثيراً نسبة إلى طولهم. ويعاني نحو 41 مليون طفل من زيادة الوزن. كما بات انتشار فقر الدم بين النساء وسمنة البالغين تشكل مصدراً للقلق، حيث بلغ عدد البالغين الذين يعانون من السمنة: 641 مليون (13 في المائة من جميع البالغين في العالم)، كما وصل عدد النساء في سن الإنجاب اللواتي يعانين من فقر الدم إلى 613 مليون (نحو 33%). وهذه التوجهات ناجمة ليس فقط عن النزاع والتغير المناخي، بل عن التغيرات الكبيرة في العادات الغذائية والتباطؤ الاقتصادي. (منظمة الأغذية والزراعة العالمية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة، 2017) و ترتبط 45% من وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنقص التغذية.
- إذ لا يؤدي سوء ونقص التغذية على المدى الطويل إلى أمراض عديدة فقط بل و إلى الموت، إذ يخفض من مناعة الجسم فيزيد من خطر الإصابة بأمراض معدية. كما يعتبر من الأسباب الرئيسية للإصابة بمرض السل، إلى جانب أن التغير الذي يطرأ على أنظمة الحياة والغذاء في العالم يساعد بشكل كبير على تفشي أوبئة دون أخرى، وكذا انتشار الأمراض المرتبطة بالسمنة وبلاستهلاك المتزايد للحوم وللمأكولات السريعة.
- II. اسباب أزمة الغذاء**
- إن الأسباب التي تجعل العديد من الناس لديهم قدرة محدودة للوصول إلى الغذاء ليست طبيعية فقط، بل على العكس من ذلك تماماً، فهي تعود أساساً إلى السياسات الزراعية المنحرفة والتجارة الدولية غير المنصفة والتنمية غير المستدامة، و بالتالي إلى النظام الغذائي العالمي. و يمكن تقسيم الأسباب إلى أسباب رئيسية شكلت جذور أزمة الغذاء و العامل الرئيسي في انتشارها على نطاق واسع، وأسباب مساعدة ساهمت في تفاقم حدة الأزمة.

³ تنضم لأول مرة منظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية إلى منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الغذاء العالمي في إعداد تقرير "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم". منذ 2017 نظرا لخطورة أزمة الغذاء العالمية.

أ. الجذور والاسباب الفعلية لأزمة الغذاء في العالم

إن أزمة الغذاء ليست سوى نتيجة لنظام غذائي عالمي قائم على سيطرة المجمع الصناعي العالمي للزراعة الغذائية و الذي يتكون من تجار الحبوب المتعددين الجنسيات و الشركات العملاقة للبذور والكيماويات والمخصبات وسلاسل السوبرماركت العالمية (Holt-Giménez، 2008). ويمكن حصرها في العناصر التالية:

أ- الدعم الزراعي للدول الصناعية و انعدامه في الدول النامية

من الأسباب الرئيسية لأزمة الغذاء في العالم، هو الدعم الزراعي الكبير المباشر و غير المباشر المنتهج في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و دول صناعية أخرى، الذي أدى في ظل إلغاء الحواجز الجمركية، وتسهيل دخول السلع المدعومة إلى أسواق الدول النامية بأسعار أقل من سعر التكلفة، إلى تدمير الإنتاج الزراعي المحلي و المنتجين المحليين الذين باتوا غير قادرين على منافسة الشركات العالمية الكبرى المدعومة بقوة من طرف حكوماتها.

إن تمادي الدول المتقدمة في استخدام مستويات مرتفعة من الدعم الزراعي، يعمل على تقييد فرص الدول النامية في الاستحواذ على حصص سوقية عادلة، و وقوع المنتجين المحليين في هذه الدول تحت وطأة المنافسة السعرية غير المشروعة ومن ثم تفتيت قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية. خاصة مع ترخيص اتفاق الزراعة نقل معظم تدابير الدعم الزراعي من الصندوق المشوه للتجارة الخاضع لضوابط خفض إلى صناديق الدعم المسموح بها.... والجدير بالذكر أن السياسات الزراعية لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا تنطوي على تدابير وبرامج تسمح بممارسة تلك التحايلات. (طريح، 2014)

و في المقابل لا تملك الدول النامية الإمكانيات لدفع دفعات مباشرة لمزارعيها، و مواجهة الإغراق الذي يسمح للدول الغنية المصدرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أن يفتسموا السوق العالمية مما يترتب عنه طرد المنتجين المحليين من سوقهم المحلية. و عدم قدرتهم على الصمود يدفعهم في الأخير إلى التخلي على أراضيهم و إلى النزوح الريفي

و يذكر تقرير أوكسفام Kiking down the poor مثالا صارخا عن تدمير الدعم الزراعي للإنتاج المحلي لدولة نامية مثل الهندوراس، حيث كانت لصادرات الأرز المدعم في الولايات المتحدة الأمريكية آثار سلبية على المنتجين في هذا البلد، ففي الفترة ما بين 2000 – 2003 كان انتاج طن من الارز الابيض يكلف في المتوسط 415 دولار، الا أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية قدرت بـ 274 دولار للطن بفضل الدعم أي بتخفيض بـ 34% تحت تكلفة الإنتاج. إضافة الى ذلك أدى تخفيض الحقوق الجمركية للأرز في 1991 إلى واردات هائلة من أرز الولايات المتحدة الأمريكية الى الهندوراس. وخلال 10 سنوات انتقل عدد منتجي الأرز في هندوراس من 25,000 إلى أقل من 2,000، اما العمل المرتبط به فقد انتقل من 150,000 إلى أقل من 11,200 و انخفض الإنتاج بـ 86%. وبالتالي أصبح على الهندوراس ان تستخدم العملة الصعبة القليلة المتوفرة لديها لاستيراد الأرز لأكثر من 20 مليون دولار. و الامثلة من هذا القبيل لا تعد و لا تحصى في العالم النامي.

و على العموم لا تستطيع الدول الضعيفة مواجهة والتصدي للدول الكبرى، فلا توجد دولة إفريقية حاولت متابعة الدول الكبرى قضائيا بقضية الدعم الزراعي في المنظمة العالمية للتجارة، لأنها تابعة لبرامج المساعدات وبرامج تخفيض الديون. (Rahal Ali، 2005)

ب- الحمائية المفرطة في الدول المتقدمة والتحرير المطلق لأسواق الدول النامية

تمارس البلدان المتقدمة سياسة حمائية مفرطة في القطاع الزراعي على حساب الرفاه الاقتصادي للبلدان النامية. (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، 2014) حيث تطبق مختلق القيود التعريفية و غير التعريفية و التقنية و الصحية للحد من الواردات و غلق السوق الداخلية، و في هذا السياق تستغل سيطرة فكرة الغذاء الصحي على المجتمعات المتقدمة، وزيادة طلبها على أنواع كثيرة من الخضروات ذات النوعية العالية الجودة لتشديد معايير الجودة التي تفرضها على الصادرات الزراعية إليها، ما انعكس سلبا على مزارعي الدول النامية وصعب عمليات تصدير منتجاتهم نحو الشمال وزاد من أزمته. (غصن، 2008).

وحسب تقرير مؤتمر التنمية والتجارة للأمم المتحدة لسنة 2002 فإن تشوهات السوق الناجمة عن الإنتاج الزائد و حمائية الدول الصناعية تبقى على حوالي مليار شخص في الفقر. وتشير الدراسات انه في حين يعيش 3 مليارات شخص في العالم و 75% من سكان افريقيا على أقل من دولارين في اليوم، تحصل البقرة الأوروبية على متوسط 2,5 دولار كدعم في اليوم. (Rahal Ali، 2005)

ت- سياسات و برامج التقويم الهيكلي و المساعدات الغذائية

لقد أدت برامج التقويم الهيكلي المفروضة من طرف المؤسسات الدولية على دول الجنوب من اجل سداد الديون، و المتمثلة في إلغاء الدعم على السلع الأساسية و التوجه نحو التصدير و خفض الأنفاق العام على البنية التحتية، إلى إفقار هذه الشعوب. فقد قضت هذه السياسات التنموية التي تقودها المؤسسات الدولية على نظام الإنتاج المحلي،

واستبدلته بنموذج إنتاج غذائي مصنّع ومكثّف خاضع للمصالح الرأسمالية للشركات العالمية الكبرى كرس انعدام الأمن الغذائي العالمي.

فأصبحت بلدان الجنوب التي كانت حتى السبعينات من القرن الماضي قد حققت الاكتفاء الذاتي وفوائض زراعية تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، تعتمد اليوم اعتمادًا كليًا على السوق العالمية وتستورد ما معدّله 11.000 مليون دولار من المواد الغذائية سنويًا. إن زيادة العجز الغذائي في بلدان الجنوب هو الوجه الآخر للزيادة في الفوائض الغذائية والتوسع في السوق في بلدان الشمال الصناعية (جودة، 2017)

و تمثل المساعدات الغذائية المقدمة من طرف القوى الزراعية الكبرى إلى الدول النامية شكل من الإغراق، صحيح أنها في وضعية الطوارئ تنقذ أرواحا، ولكن المساعدة الغذائية المجانية خارج وضعيات الطوارئ تدمر سوق الفلاحين الصغار وتضع الأمن الغذائي في خطر.

و كنتيجة لهذه السياسات انحدرت نسبة مساهمة أفريقيا شبه الصحراء في الصادرات العالمية اليوم إلى 03% بعد أن كانت 30% في السابق. كما انخفضت نسبة صادرات الزراعة للدول الأقل تقدما في إجمالي الصادرات بشدة من 70% في 1960 إلى 20% سنة 2009 في حين مثلت الواردات $\frac{1}{4}$ الزراعية من الواردات الإجمالية.

II. أسباب تفاقم أزمة الغذاء

أ- النزاعات والحروب والصدمات المناخية

يساهم الاحتباس الحراري وما يرافقه من تغيرات مناخية في زيادة الجفاف في بعض مناطق العالم، والفيضانات في أخرى، مما يؤدي إلى إتلاف الأراضي الزراعية والمحاصيل. مثل ما حدث في الصين و أستراليا. هذا وتفقّد سنويا آلاف الكيلومترات المربعة من الأراضي الزراعية بسبب الجفاف والاحتباس الحراري وتقلص الغابات. ويتوقع خبراء أن يؤدي الارتفاع في حرارة الأرض ثلاث درجات مئوية فقط إلى زيادة في الأسعار بنسبة 40 في المائة مما يعني أن الاحتباس الحراري يزيد من حدة عدم الاستقرار الغذائي. (غصن، 2008)

و يشكل انتشار الحروب و النزاعات في الآونة الأخيرة سببا لتفاقم أزمة الغذاء. وتؤكد منظمة الأغذية و الزراعة أن عدد الأشخاص المتأثرين بالجوع تزايد من 2015 إلى 2016 بمقدار 38 مليون شخص إضافي مقارنة مع العام الذي سبق، جاء نتيجة لانتشار النزاعات المسلحة والصدمات المناخية. وقد وضرت المجاعة أجزاء من جنوب السودان لأشهر عديدة مطلع 2017، كما ترتفع مخاطر تكرار حدوثها وظهورها في مناطق أخرى متأثرة بالنزاع وخاصة شمال شرق نيجيريا والصومال واليمن.

ب- العولمة و تغير العادات الغذائية

يرجع معهد ايفري IFPRI الأزمة إلى النمو الاقتصادي الهائل في بعض الدول ذات الحجم السكاني الكبير، خاصة الهند و الصين، و ما رافقها من تغيير في السلوكيات الغذائية، حيث أدى هذا النمو إلى زيادة المداخيل مما زاد الطلب على اللحوم. بالإضافة إلى دور العولمة في نشر انماط غذائية غربية، أدى إلى ارتفاع استهلاك دول شرق آسيا لدقيق القمح وهي التي كانت تعتمد على الأرز في غذائها، كما انتشرت عادة الأكل السريع. و بصفة عامة زاد الطلب عالميا على الحبوب واللحوم والبيض ومشتقات الألبان. كما أن الاستهلاك الواسع للحوم أدى أ استهلاك أكبر للحبوب في تغذية المواشي، فإنتاج كيلوغرام واحد من اللحم يحتاج إلى 8 كيلوغرام من الحبوب. و تظهر آثار العولمة في المآكل في شكل ارتفاع أمراض القلب والشرابين والسكري. وهي أمراض بقيت لفترة طويلة حكرا على الدول الغنية غير أنها أصبحت اليوم تشكل الاتجاه العام في الدول النامية. (غصن، 2008)

ت- الوقود الحيوي

يعود تفاقم أزمة الغذاء أيضا إلى التقدم التكنولوجي في مجال إيجاد طاقات بديلة عن البترول، و الذي بذلت فيه الدول المتقدمة جهود لكسر تبعيتها لهذه المادة، بإيجاد الايثانول و الديازال الحيوي، و هذا باستخدام مواد زراعية غذائية كالزيوت النباتية و قصب السكر و زيت الذرة، الأمر الذي أدى إلى توجيه المواد الغذائية بعيدا عن الاستهلاك الغذائي. و يواجه 75% من محصول الذرة الأميركي إلى شركات صناعة الوقود الحيوي. و تخلى الكثير من المزارعين عن منتجاتهم السابقة لتخصيص الأراضي لزراعة الذرة الذي أصبح يدر عليهم أموالا أكثر، مما نتج عنه ارتفاع في اسعار السلع الزراعية. و يعرف قطاع الوقود تشجيع و اهتمام خاص من الدول الصناعية و الصاعدة، وقد رفضت العديد من الدول وعلى رأسها البرازيل التراجع عن انتاج الوقود الحيوي في القمة التي دعت إليها منظمة الأغذية و الزراعة في جوان 2008. و تقوم بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية بفرض ادخال من 10% إلى 15% من الايثانول في وقود السيارات كبداية لاستخدامه بصفة واسعة لاحقا. و يبرز تأثير الوقود الحيوي على تفاقم أزمة الغذاء في كون أن ملئ خزان سيارة واحد من الوقود حيوي يتطلب من الحبوب مقدار اطعام انسان لمدة سنة. (غصن، 2008)

III. تداعيات جائحة كورونا على أزمة الغذاء في العالم

إن ما يمر به العالم اليوم من وباء كوفيد 19 وما يحصده من أرواح كل يوم، عجزت حتى الدول عظمى عن مواجهته، زاد من تفاقم الوضع الغذائي العالمي خاصة في دول العالم الثالث. وما يجعل الأمر غير مسبوق، هو أن الجوع يحصد الأرواح في الوقت الذي تزداد فيه فوائض الغذاء في العالم بنسب مرتفعة. وقد خلف انتشار جائحة كورونا تداعيات كبرى أهمها :

1 - تضاعف عدد من يعانون الجوع المزمن: فقد حذر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة من أن عدد المعرضين للنقص الحاد في الغذاء قد يتضاعف هذا العام ليصل إلى 270 مليوناً، خاصة مع فقدان الوظائف بسبب الجائحة. ومن المتوقع أن تستمر تبعات أزمة الغذاء الحالية في مناطق عدة من العالم لسنوات طويلة، و ترى الأمم المتحدة أن أزمة الجوع ستكون أشد من التقديرات السابقة خلال السنوات العشر المقبلة. وقد يصل عدد الذين يعانون من نقص التغذية في العالم بحلول 2030 إلى حوالي 909 ملايين إنسان، في حين كانت التقديرات قبل جائحة كورونا تشير إلى حوالي 841 مليون إنسان.

و تقدر منظمة أوكسفام الخيرية الدولية أنه بنهاية العام الحالي (2020) سيصل عدد الأشخاص الذين يتوفون نتيجة الجوع المرتبط بتداعيات جائحة كورونا في العالم إلى 12 ألف شخص يومياً، وهو ما يزيد عن عدد الوفيات الناجمة عن الإصابة بالفيروس.

و يصرح الخبير الاقتصادي في برنامج الغذاء العالمي للأمم المتحدة عارف حسين بأن الأزمات التي كان يواجهها العالم في السابق كانت تتعلق أساساً إما بالطلب أو العرض، إلا أن هذه أزمة مزدوجة -أي أنها أزمة عرض وطلب في آن واحد- لم يسبق لها مثيل على الصعيد العالمي.

و من جانبه حذر برنامج الغذاء العالمي من أن العديد من الدول قد تواجه المجاعات بحلول نهاية العام، مما يعني وضع 130 مليون شخص آخر على حافة المجاعة. و يرى بيزلي مدير برنامج الأغذية العالمي أن البرنامج ساعد مئة مليون شخص خلال العام الماضي وتمكن من تجنب حدوث المجاعة، إلا أن الملايين سيرون في اتجاه المجاعة العام المقبل . (أخبار الأمم المتحدة، 2020)

2- تباطؤ سلسلة التوريد بسبب وضع قواعد الحجر الصحي والإغلاق الجزئي للموانئ، والتي تتسبب في حدوث عقبات لوجستية في صناعة الشحن، مع توقع مستويات غير مسبوقة من انعدام الأمن الغذائي في الدول التي اعتادت الاستقرار النسبي في التوريدات. (الأذاعة الدولية لألمانيا DW، 2020). ففي ظل غلق الحدود وتوقف النقل بالشاحنات اتلفت المحاصيل الزراعية خاصة في العديد من الأقاليم في إفريقيا. كما أدت إجراءات الإغلاق إلى تحطم سلاسل التوريد، وخلق مشكلة خطيرة في ما يتعلق بتوزيع الطعام. بالإضافة إلى أن الجائحة أدت إلى تحول مفاجئ عن تناول الطعام في المطاعم، وهو ما يعني تراجع الطلب على إنتاج المزارعين الذين اضطروا إلى التخلص من إنتاجهم من الحليب والبيض في ظل غياب أي وسائل بديلة لتوصيل هذا الإنتاج إلى متاجر البقالة أو إلى المستهلكين.

إن قيود السياسة الحمائية وتعطل النقل ومعالجة الأغذية أدت إلى انهيار الإمدادات الغذائية العالمية، وتعرض بشكل خاص المناطق الأكثر هشاشة في العالم للخطر. كما أن الاضطرابات التجارية وإجراءات الإغلاق تصعب نقل المنتجات من المزارع إلى الأسواق والمصانع والموانئ، الأمر الذي أدى إلى تعفن بعض المحاصيل. (الجزيرة، 2020) و تتعالى الأصوات المحذرة من بطئ سلاسل امداد الغذاء وعوائق الاستيراد و قيود التصدير، فالواقع مأساوي في بعض الأقاليم مثل بنغلاداش و غينيا.

3- تفاقم البطالة: تسببت جائحة كورونا في فقدان ملايين العمال لوظائفهم، رغم تريليونات الدولارات التي ضختها الحكومات في شكل حزم تحفيز ساهمت في زيادة التفاوت العالمي إلى أعلى مستوياته. و قد قدرت منظمة العمل الدولية، في تقرير لها في (مارس 2020)، إن قرابة 25 مليون وظيفة في العالم معرضة للضياع نتيجة تفشي فيروس كورونا. يضاف اليهم ملايين من الموظفين غير الحكوميين ممن يعملون في القطاع الخاص، و التي اعلنت شركاتهم إفلاسها نتيجة توقف العمل، أو علقت العمل إلى حين انتهاء الأزمة، بالإضافة إلى الذين يعملون بأعمال صغيرة خاصة؛ وهو ما سيدفعهم إلى نقص العوائد المادية والجوع إذا ما تعطلت أعمالهم عدة أشهر (الخليج أونلاين، 2020)، فعدم الوقوع في الجوع، يتوقف على توافر فرص العمل لهؤلاء الأفراد.

4- الركود الاقتصادي: لقد ساهم الانكماش الاقتصادي في تقلص الدخل و انخفاض قيمة العملة في الدول النامية التي تعتمد على السياحة، و انخفاض قيمة السلع الأساسية مثل النفط. كما كان له تأثير دائم على الوجبات الغذائية الخاصة بالأشخاص الأكثر ضعفاً وهشاشة، مما يثير المخاوف من زيادة الأمراض المرتبطة بالأغذية. وتفيد التقديرات أن كل انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة بمعدل 0.7 مليون طفل يعاني من تأخر في النمو. وحسب منظمة الأغذية و الزراعة سيعاني 14.4 مليون شخص من نقص في التغذية في حال حدث ركود اقتصادي ب 2 %، و النسبة في ارتفاع كبير كلما زاد الانكماش الاقتصادي.

وفي الواقع قد يتحمل المواطنون الذين يتمتعون بتغذية جيدة في البلدان الغنية بضعة أشهر دون بعض المنتجات الطازجة أو المستوردة، ولكن في العالم النامي يتعرض الطفل الذي يعاني من سوء التغذية في سن صغيرة من التقرم مدى الحياة.

IV. حلول للقضاء على أزمة الغذاء

إن الفشل في القضاء على أزمة الغذاء، يعود إلى تجنب معالجة الأسباب الجذرية، فالحلول التي يصفونها هي نفسها السياسات والتكنولوجيات التي تخلق المشكلة: زيادة المساعدات الغذائية، إلغاء تنظيمات تجارة الغذاء والسلع الزراعية، والمزيد من الإصلاحات التكنولوجية والجينية. إن مستقبل أنظمتنا الغذائية يتقرر في واقع الأمر بواسطة أسواق عالمية غير منظمة، وبالمضاربين الماليين، والاحتكارات العالمية. (Holt-Giménez، 2008)

حتى الآن لم يكن هناك سوى قدر ضئيل من القيادة الرسمية في مواجهة الأزمة. ولم نشهد أي مناقشة عامة مستنيرة حول الأسباب الحقيقية وراء تنامي أعداد الجوع، أو ما يمكننا القيام به حيال ذلك. فقد فشلت قمة الجوع المنعقدة في روما سنة 2009 في انتزاع تعهد من الدول الغنية بتخصيص 44 مليار دولار فقط لإنقاذ ملايين الجوعى. و لمجابهة و القضاء على أزمة الغذاء في العالم يتوجب علينا:

- إصلاح النظام الغذائي العالمي، وهذا يستلزم إعادة تنظيم السوق و الحد من سلطة الاحتكار التي تتمتع بها شركات الزراعة، الغذائية العالمية، وإرغام الدول المتقدمة على إلغاء كل أشكال الدعم الزراعي الذي يحدث تشوهات كبرى في التجارة الدولية. كما يتوجب التفاوض من جديد حول التجارة الحرة، وإخراج ملف الزراعة من منظمة التجارة العالمية.
- بناء زراعة اسرية قائمة على الزراعة الإيكولوجية، والمزارع والحيازات الزراعية الصغيرة، مما يمكننا من الوصول الشامل إلى الغذاء. وقد خلصت نتائج مشاورات دولية شاملة نُقِدت لصالح التقويم العالمي للعلم الزراعي والتكنولوجيا في التنمية، (IAASTD)، 4، إلى أن إنتاج الزراعة الإيكولوجية يوفر الدخل والغذاء والمال للفقراء وفائضا للسوق، ويعتبر ضامناً أفضل للأمن الغذائي من الإنتاج المجهن. وخلصت دراسة مشابهة لجامعة «Michigan» في الولايات المتحدة إلى أن المزارع الإيكولوجية تكون أكثر إنتاجية وقدرة على ضمان الأمن الغذائي من الإنتاج الزراعي المصنّع والتجارة الحرة. (محمد دياب، 2013)
- دعم الإنتاج الغذائي المحلي على الصعيد الدولي على أساس اجتماعي وإيكولوجي، و اضافة الطابع المحلي على الطعام، وشراء الأغذية محلياً بأسعار عادلة وتوزيعها على المحتاجين، مما يجنب "إغراق" السوق بالحبوب الرخيصة.
- تثبيت الأسعار العادلة وضمان ثمنها للمزارعين والعمال والمستهلكين من خلال إعادة تحديد أسعار الأراضي واحتياطات الحبوب الوطنية المملوكة للقطاع العام في الداخل والخارج.
- ويجب وضع إطار للحصول على الأغذية الآمنة والمغذية والكافية كحق من حقوق الإنسان، مع إعطاء الأولوية لأكثر الفئات ضعفاً، مع تكريس اهتمام خاص بتغذية الأطفال دون سن الخامسة، والأطفال في سن الدراسة، والمراهقات والنساء، لوقف دورة سوء التغذية من جيل إلى آخر. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، 2018)
- كما ينبغي لرسمي السياسات والبرامج والممارسات أن يأخذوا في الحسبان عمليات تقييم مخاطر المناخ، لفهم المخاطر والآثار المترتبة على قطاعات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، و من أجل تقييم الخيارات على النحو الملائم والاسترشاد بالنتائج في عملية اتخاذ القرار. وتمثل العلوم عامل بالغ الأهمية من أجل تحديد الحلول المناسبة بما في ذلك الحلول التكنولوجية.
- تبني سياسات ذات مستوى معين من الحماية على الحدود لتحسين الانتاجية و حماية المنتجين في المجال الزراعي في الدول التي تعرف تخلف في القطاع. هو نهج ضروري في ظل غياب أسواق تسير بصفة جيدة. ان التدخلات الحكومية ذات الاهداف الدقيقة في السياسات التجارية و الزراعية غير المحررة بصفة مطلقة يكون لها دور حاسم في الاقلاع بالقطاع الزراعي المتخلف، كما حدث سابقا في الدول المتقدمة في أولى مراحل انطلاقها. (FAO)
- تعليق التجارة والاستثمار في الوقود الزراعي والحد من توسعه.
- إعادة تنظيم القطاع المالي للاستثمار في القطاع الزراعي.

4 وهو نظام تقويمي وضعه البنك الدولي بالإشتراك مع منظمة الفاو، والUNDP، واليونسكو وممثلي الحكومات والمؤسسات الاجتماعية والعلمية الخاصة